السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ

١٤

الفصل الرابع عشر

شهادات المنظمات الدولية الإقليمية حول العيوب والتجاوزات التي صاحبت الانتخابات

obeikan.com

obeikan.com

شهادة المنظمات الدولية حول العيوب والتجاوزات التي صاحبت الانتخابات

■ ■ ■

خصصنا هذا القسم لتقارير المنظمات الدولية، التي قالت ما قلت عن العملية الانتخابية وأثبتت صحة قولنا بأنها لم تجد من يشهد لها بالنزاهة أو الشفافية سوى حزب المؤتمر الوطني والمفوضة القومية للانتخابات ونكتفي بإيراد نص تقارير المراقبة كما صدرت عن تلك الجهات بدون تدخل من جانبنا.

ماذا قالت منظمة هيومان رايتس ووتش؟

قالت هيومن رايتس ووتش في[1] ٢٤/ ١/ ٢٠١٠ أن الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية من قبل قوات الأمن السودانية في شتى أنحاء السودان تقوض كثيراً من احتمالات عقد انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة في أبريل/ نيسان ٢٠١٠ .وفي الفترة الحرجة السابقة على الانتخابات ومنها مرحلة تسجيل الناخبين في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩، قيدت السلطات الوطنية وسلطات جنوب السودان كثيراً من الحقوق الأساسية، في خرق للدستور السوداني والقانون الدولي .وفي شمال السودان، اعتقلت قوات الأمن تعسفاً أعضاء ومراقبين للانتخابات من الأحزاب السياسية المعارضة وناشطين. وفي أحد الأمثلة من جنوب دارفور، ضربت قوات الأمن الوطني واعتقلت مراقب للانتخابات واحتجزته دون نسب اتهامات إليه لمدة ٢٥ يوماً. وفي الخرطوم – العاصمة – اعتدت قوات الأمن الوطني المسلحة على أعضاء من جماعة ناشطة واعتقلتهم، بسبب توزيعهم لمنشورات عليها شعارات تعارض الرئيس عمر البشير.وقالت جورجيت غانيون، مديرة قسم أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «حكومة

(١)الشبكة العربية لحقوق الإنسان وغيرها :
http://www.anhri.net/mena/hrw/2010/pr0124-4.shtml

الخرطوم ما زالت تستخدم قواتها الأمنية في مضايقة وانتهاك حقوق أولئك الذين يجاهرون بمعارضة حزب المؤتمر الحاكم». وتابعت: «وليست هذه بالأجواء المناسبة لعقد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة» .كما استخدمت حكومة الخرطوم القوة المفرطة في قمع التجمع السلمي ومنع حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. ففي ٧ و١٤ ديسمبر/ كانون الأول، فرقت الشرطة وقوات الأمن الوطني بالعنف مظاهرات سلمية حاشدة في الخرطوم وبلدات أخرى، باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاصات المطاطية، والهراوات وغيرها من الأسلحة. وفي الكثير من المواقع في شتى أنحاء الشمال، قاطعت السلطات ورفضت التصريح بعقد فعاليات علنية، منها أعمال تدريب على العملية الانتخابية من تنظيم منظمات المجتمع المدني .وفي جنوب السودان، انتهى باحثو هيومن رايتس ووتش الذين زاروا الجنوب في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول، إلى أن العسكر الجنوبيين والشرطة اعتقلوا تعسفاً واحتجزوا وأساءوا معاملة أعضاء من الأحزاب السياسية المعارضة للحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة بالجنوب. والحركة الشعبية وحزب المؤتمر الحاكم هما الطرفان الأساسيان الموقعان على اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، والذي وضع حداً لحرب أهلية دامت أكثر من ٢٠ عاماً في السودان .وفي العويل، شمال بحر الغزال على سبيل المثال، اعتقلت السلطات تونغ لوال أيات، رئيس الحزب الديمقراطي المتحد، في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، بزعم أن حزبه لم يُسجل على النحو الواجب، واحتجزته في منزل آمن لمدة أسبوعين، ثم قامت بنقله إلى وحدة عسكرية. وقال آيات لـ هيومن رايتس ووتش: «وضعوني تحت شجرة وربطوني إليها، حتى في الليل». وظل محتجزاً لمدة ١٦ يوماً أخرى .كما وثقت هيومن رايتس ووتش حالات لاستهداف أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان، فصيلDC ، وهو حزب سياسي منشق اتهمته السلطات في جنوب السودان بأن له صلات بحزب المؤتمر الشمالي الحاكم .وقالت جورجيت غانيون: «على السلطات في جنوب السودان أن تضع على الفور حداً لاعتقالاتها بحق الأفراد لمجرد انتماءهم بالعضوية إلى حزب سياسي أو آخر» .وفي وقت مبكر من شهر يناير/ كانون الثاني، رشح الحزب الحاكم البشير، الذي تسعى للقبض عليه المحكمة الجنائية الدولية على خلفية اتهامه بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في

دارفور، مع ترشحه لفترة رئاسة جديدة .ودعت هيومن رايتس ووتش مختلف المعنيين باتفاق السلام الشامل، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي إلى توفير مراقبين دوليين للانتخابات على وجه السرعة. وفي الوقت الحالي فإن مركز كارتر هو المراقب الدولي الوحيد في السودان .

وقالت جورجيت غانيون: «لم يبق إلا ٣ أشهر على الانتخابات وسوف يبدأ موسم الحملات الانتخابية في فبراير/ شباط، من ثم فهناك حاجة ماسة لحضور قوي للمراقبين الدوليين على الفور». وتابعت: «المراقبة الحريصة أولوية ماسة نظراً لأن البشير مطلوب في جرائم حرب» .

ينص اتفاق السلام على عقد انتخابات وطنية، بالإضافة إلى جملة من الإصلاحات الديمقراطية المصممة لـ «جعل الوحدة قوية» قبل عام ٢٠١١،يقول التقرير تعليقًا على ذلك «وحتى الآن(أبريل ٢٠١٠) فإن الحكومة لم تُفعّل الإصلاحات الديمقراطية المطلوبة، والكثير من أحكام اتفاق السلام. وإثر مفاوضات متوترة بين الحزب الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان أواخر ديسمبر/ كانون الأول، مرر البرلمان تشريعاً جديداً للأمن الوطني، بشأن الإصلاحات المطلوبة. لكن القانون الجديد يستمر في الاحتفاظ بسلطات فضفاضة تشمل التفتيش والمصادرة والاعتقال والاحتجاز بشكل أقل من المتوقع من إحداثه من تغيير، وفي انتهاك للمعايير الدولية لإجراءات التقاضي السليمة .حكومة الوحدة الوطنية وسلطات الجنوب تحركت قدماً فيما يخص التحضير للانتخابات. في نوفمبر(تشرين الثاني) وديسمبر(كانون الأول) أعدت اللجنة الوطنية للانتخابات واللجان على مستوى الولايات عملية تسجيل الناخبين على مدار خمسة أسابيع، انتهت في ٧ ديسمبر(كانون الأول).

و ترصد أيضًا حول: القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع في شمال السودان

في ٧ و١٤ ديسمبر/ كانون الأول، قمعت قوات الأمن في الخرطوم ومدن الشمال الأخرى بعنف المظاهرات السلمية التي نظمتها الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب سياسية أخرى احتجاجاً على إخفاق الحزب الحاكم في تفعيل الإصلاحات الديمقراطية

قبيل الانتخابات .وقال شهود لـ هيومن رايتس ووتش إنه صبيحة ٧ ديسمبر/ كانون الأول، اعتقلت شرطة مكافحة الشغب وقوات الأمن أكثر من ١٦٠ شخصاً، منهم قيادات سياسية وصحفيين، وأصابت أكثر من ٤٠ شخصاً أثناء تفريق الحشود في الخرطوم باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاصات المطاطية والهراوات وأسلحة أخرى .وفي إحدى وقائع ذلك اليوم، منعت الشرطة المرور على جسر في أم درمان، إحدى ضواحي دارفور، مما دفع الناس للقفز من فوق الجسر، مما أسفر عن وقوع إصابات. وقال طالب يبلغ من العمر ٢٤ عاماً كان على الجسر لـ هيومن رايتس ووتش أن الشرطة هاجمته بالهراوات وأصابته بجراح في رأسه تطلبت المعالجة بالغرز الجراحية .

وفي ١٤ ديسمبر/ كانون الأول استخدمت شرطة مكافحة الشغب وقوات الأمن من جديد القوة المفرطة في تفريق الحشود واعتقلت عدداً من الأشخاص. حافظ إبراهيم عبد القادر، الوزير السابق بحكومة ولاية الجزيرة المحلية، قال لإذاعة السودان أن مسؤولي الأمن الوطني أجبروه على الخروج من سيارته وضربوه بقسوة ثم تركوه في موقع قريب في أم درمان .وفي اليومين المذكورين، اعتدت قوات الأمن والشرطة على الصحفيين واعتقلتهم، وفي بعض الحالات داخل أماكن عملهم .

كما رفضت الحكومة منح التصاريح بالمسيرات العامة وغيرها من الفعاليات، رغم تقدم الجماعات المنظمة لها بالطلب. وفي ١٦ ديسمبر/ كانون الأول أعلن صلاح غوش، المستشار الرئاسي والرئيس السابق للأمن الوطني، عن أن الحكومة لن تسمح بأية مظاهرات علنية، قائلاً بأن الظروف «لا تناسب هذا الشكل من أشكال التعبير» .وقبل حملة ديسمبر/ كانون الأول القمعية، قامت الحكومة بمنع أو حظر عدداً كبيراً من التجمعات العامة والفعاليات على صلة مباشرة بالانتخابات. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني وديمسبر/ كانون الأول، إما قامت الحكومة بإلغاء التصاريح أو رفضت منحها، وقاطعت جلستين على الأقل بشأن مراقبة الانتخابات في كاسالا شرقي السودان، واجتماعين عامين في كوستي، بولاية النيل الأبيض، وخطبة عامة تأييداً للمرشحين الرئاسيين المستقلين في الخرطوم، والعشرات من المسيرات العامة .

مضايقة الناشطين ومراقبي الانتخابات في ولايات الشمال

تلقت هيومن رايتس ووتش تقارير موثوقة من الأحزاب السياسية المعارضة بأن الشرطة ومسؤولي الأمن الوطني قيدوا من حركة وحرية تعبير المراقبين للانتخابات، واشتكوا على الأخص من أعمال أعضاء الحزب الحاكم وأعضاء اللجان الشعبية، وهي جماعات من القيادات المحلية تؤكد إقامة الناخبين .وفي ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني بمركز تسجيل في الخرطوم، ضرب ضابط شرطة طالبة تنتمي بالعضوية للحزب الشيوعي عندما رفضت تسليم بطاقة تسجيلها الانتخابية للجنة الشعبية. وبعد يومين، احتجزت قوات الأمن مراقب من حزب الأمة، اشتكى من أن أعضاء الحزب الحاكم يقدمون أنفسهم زوراً على أنهم مسؤولين بالانتخابات، وجمعوا بطاقات الناخبين دون وجه حق .

وفي جنوب السودان، اعتقلت السلطات واحتجزت مراقب من الحزب الشيوعي، وهو تيفور الأمين عبد الله، لمدة ٢٥ يوماً، عندما قال للناس في مركز لتسجيل الناخبين أن عليهم ألا يعطوا بطاقاتهم الانتخابية للحزب الحاكم. وقال عبد الله لـ هيومن رايتس ووتش أن مسؤولي الأمن ضربوه أثناء الاحتجاز وقالوا له أن يترك الحزب الشيوعي . وبشكل عام، ضايقت الحكومة السودانية واعتدت على واحتجزت تعسفاً ناشطين حقوقيين جاهروا بالحديث عن الانتخابات أو عن دارفور أو قضايا حساسة أخرى .وفي ٦ ديسمبر/ كانون الأول، اعتدت قوات الأمن الوطني على ناشطين من الطلاب جراء توزيع منشورات ضد البشير ولترويجهم لتسجيل الناخبين في حديقة عامة بالخرطوم. وضربتهما قوات الأمن واحتجزتهما لعدة ساعات. وفي 22 نوفمبر/ تشرين الثاني اعتقلت قوات الأمن رجلاً مسناً عندما كان في مستشفى للعلاج من مرض السكري لحيازته منشورات من نفس النوع .

وفي دارفور، تستمر السلطات في احتجاز ١٦ شخصاً من قيادات مخيمات النازحين في الفاشر شمالي دارفور، بموجب قوانين الطوارئ التي تسمح بسلطات موسعة بالاحتجاز لسلطات الدولة. واعتقلت الشرطة المجموعة مطلع أغسطس/ آب أثناء التحقيق في جريمة قتل، لكن الادعاء أفرج عنهم لنقص الأدلة .وعاودت قوات الأمن القبض على

الكثيرين منهم دون إبداء أسباب .وما زال العشرات من الناشطين من الطلاب الدارفوريين رهن الاحتجاز. عبد المجيد صالح، الناشط الدارفوري المعروف الذي جاهر بالحديث عن دارفور والعدل الدولي والمحتجز دون نسب اتهامات إليه منذ أغسطس/ آب تم الإفراج عنه في ١٦ يناير/ كانون الثاني. وقال لـ هيومن رايتس ووتش إنه في ٢٨ أغسطس/ آب اقتربت منه مجموعة من ضباط الأمن الوطني هو وصديقه في الخرطوم، وضربوهما بكعوب البنادق ثم قاموا باحتجازهما .وقال: «أثناء الأيام الخمسة الأولى كانوا في شدة العنف، وضربوني بالأنابيب والعصي الخشبية حتى فقدت وعيي ثم نقلوني إلى طبيب». وأضاف: «راحوا يصيحون في وجهي بأنني خائن وأتجسس لدول أجنبية» .أربعة أعضاء على الأقل من الجبهة الشعبية الموحدة، الجماعة الطلابية المنتمية إلى فصيل عبد الواحد من الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي تدعم علناً مذكرة توقيف البشير الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية؛ تعرضوا للاحتجاز دون نسب اتهامات إليهم منذ أبريل/ نيسان .أحد أعضاء المجموعة، وتم اعتقاله مطلع أكتوبر/ تشرين الأول في هاساهيسا، بولاية الجزيرة، تم احتجازه مدة ١٣ يوماً وضُرب مراراً قبل أن يتم الإفراج عنه. وفي ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول اعتقلت قوات الأمن قائداً طلابياً دارفورياً من جامعة الخرطوم بتهمة تنظيم مظاهرة احتجاجاً على المصروفات الدراسية. وبعد تعريضه لاستجواب مكثف والضرب، رموه في حديقة عامة في الثانية صباحاً .

وترصد حول : قمع الحريات السياسية في جنوب السودان

خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن سلطات جنوب السودان اعتقلت واحتجزت عشرات الأعضاء من الحزب الحاكم بالشمال والأحزاب السياسية التي تُرى على أنها متحالفة معه، واتهموهم بعدة مخالفات دون نسب اتهامات إليهم .وفي واقعة بالعويل، شمالي ولاية بحر الغزال، قال آيات رئيس الحزب الديمقراطي الموحد المُشكل حديثاً لـ هيومن رايتس ووتش أن سلطات الولاية أمرت باعتقاله في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، بزعم أن حزبه ليس مسجلاً على النحو الملائم. واحتجزه الأمن الجنوبي في منزل آمن بالبلدة لمدة أسبوعين، قبل نقله إلى سجن عسكري في وونيت .وقال: «وضعوني تحت شجرة وقيدوني إليها، حتى ليلاً». وأضاف: «السجن عبارة عن منزل واحد محاط بسياج.

أمضيت ١٦ يوماً هناك. وقال القائد إنه لن يخبر أسرتي بمكاني، ثم حرمني من الطعام ودورة المياه» .وفي جوبا، عاصمة جنوب السودان، اعتقل مسؤولو الأمن واحتجزوا عضواً بالحزب الشيوعي، هو إسماعيل سليمان، لكن لم ينسبوا إليه الاتهام بأية جريمة. وقال لـ هيومن رايتس ووتش أن قوات الأمن اقتربت منه أثناء تعليقه للافتة للحزب في جوبا في التاسعة مساءً، يوم ٥ ديسمبر/ كانون الأول، واصطحبوه إلى مركز احتجاز عسكري واستجوبوه بشأن أخلاقه وأنشطته الحزبية السياسية. واحتجزوه لمدة ٣ أيام . الحركة الشعبية لتحرير السودان DC الحزب المنشئ حديثاً في يونيو/ حزيران من قبل وزير الخارجية السوداني السابق، لام أكول، أفاد بوقوع عشرات الاعتقالات والاحتجازات بحق أعضاءه .واتهم رجال سياسة جنوب السودان علناً أكول، المرشح للرئاسة، بالتحالف مع حزب المؤتمر الشعبي الحاكم وإشعال الصراع الإثني في ولاية أعالي النيل. وفي مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني، أصدرت حكومة جنوب السودان خطاباً يأمر حُكام الولايات بالتعاون مع جميع الأحزاب السياسية باستثناء الحركة الشعبية لتحرير السودان وفي غربي بحر الغزال، اعتقل الجنود ١٤ عضواً من الحزب في ٢٢ سبتمبر/ أيلول ونقلوه إلى قاعدة عسكرية، ثم استجوبوه وضربوه. وتم الإفراج عن عشرة، لكن ظل أربعة في الاحتجاز العسكري دون نسب اتهامات إليهم.وفي ولاية أعالي النيل، ١ أكتوبر/ تشرين الأول، اعتقل جنود الحكومة ٢٢ عضواً من الحركة الشعبية لتحرير السودان DC في قاعدة عسكرية وقامت باستجوابهم وضربهم وأجبرتهم على توقيع اتفاق على وقف أنشطتهم السياسية، على حد قول أحد العاملين بالأمم المتحدة بمجال حقوق الإنسان. وتم احتجازهم لمدة ٣ أيام. كما تعرض أعضاء من الحزب للاحتجاز في يي ورومبك وبلدات أخرى .كما ظهرت تقارير عن اعتقال حزب المؤتمر الشعبي الحاكم واحتجازه للكثير من الأشخاص في بلدات في شتى أنحاء جنوب السودان، عادة بناء على الاشتباه بمخالفات تسجيل الأعضاء. وفي ولاية الاستوائية الوسطى، قال عضو في موروبو لـ هيومن رايتس ووتش إنه تعرض للاحتجاز والضرب مطلع ديسمبر/ كانون الأول لأنه قام بتسجيل أعضاء .وقال عضو آخر لـ هيومن رايتس ووتش إنه تعرض للاعتقال مع مجموعة من ١٤ شخصاً آخرين في بلدة يي وتم

احتجازهم على ذمة مزاعم بدفعهم النقود للأشخاص للتسجيل في حزب المؤتمر الحاكم، وهي التهمة التي أنكرها .

مخاطر العنف في جنوب السودان

رغم أن عملية تسجيل الناخبين في شتى أنحاء السودان كانت سلمية في الأغلب، إلا أن العنف الإثني عرقل وأخر من التسجيل في بعض المناطق النائية. في واقعة واحدة على الأقل، وقع خلاف على ترسيم حدود لجان الانتخابات الوطنية مما أشعل العنف في جنوب السودان .ففي ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، زار سمسون كواجي وزير الزراعة بحكومة جنوب السودان منطقة وندروبا بايام، وهي منطقة إدارية غربي بلدة جوبا، للتشجيع على تسجيل الناخبين. وأثناء الزيارة أطلق بعض العناصر من المنطقة النار على كواجي، فلحقت به إصابة في ذراعه الأيسر، احتجاجاً على ما تصوروه محاولات لنقل بايام إلى المقاطعة المجاورة ضد إرادتهم. وكان كواجي قد نجح سابقاً في تقديم شكوى طرف لجنة الانتخابات الوطنية يطالب فيها بنقل بايام إلى الدائرة الانتخابية المجاورة . وقال شهود لـ هيومن رايتس ووتش أن قوات الأمن التابعة لجنوب السودان انتشرت لتعتقل المشتبهين، ومنهم أعضاء في قوة الشرطة، وقامت بضربهم. وما زال خمسة مدنيين على الأقل رهن الاحتجاز في جوبا دون نسب اتهامات إليهم. وتشير الاعتداءات على المدنيين واحتجازهم لفترات مطولة دون نسب اتهامات إليهم إلى وجود مثالب شاملة في إدارة العدالة سبق أن غطتها هيومن رايتس ووتش .كما يظهر من القضية أن العملية الانتخابية يمكن أن تُشعل العنف، وأ، النزاعات بين المجتمعات المحلية على الأرض وقضايا أخرى يجب أن تُحل قبل الانتخابات .ولم تبذل السلطات الحكومية أو بعثة الأمم المتحدة في السودان إلا أقل الجهد من أجل منع أو التحضر للمشكلات الأمنية المحتملة. وحتى ديسمبر/ كانون الأول، كانت الحكومة قد بدأت للتو في التخطيط لتدريب قوات إضافية لتوفير الأمن في صناديق الاقتراع. وراحت بعثة الأمم المتحدة تدرب قوات الشرطة الجنوبية القليلة العدد، لكن دون خطط لنشر قواتها الخاصة بها في مناطق الاشتعال أثناء الانتخابات .وقد طالبت هيومن رايتس ووتش بعثة الأمم المتحدة مراراً وتكراراً بجعل حماية المدنيين أولوية لها عبر زيادة حضورها وإجراء دوريات في المناطق

المشتعلة، مع تحسين جودة عملية جمع المعلومات والتحليل للآليات المحلية، ومساعدة النظراء في حكومة جنوب السودان في جهود بناء السلام والحماية .

وخرجت بهذه التوصيات:

التوصيات :

على حكومة الوحدة الوطنية أن تضمن أن السلطات على كافة المستويات تحترم الحقوق الدستورية والحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وأن تكف عن الاستخدام المفرط للقوة في تفريق حشود المظاهرات السلمية .

على حكومتي جنوب السودان والحكومة الوطنية التوقف عن أعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفيين بحق الأفراد وإساءة معاملتهم بسبب آرائهم السياسية، وأن تحاسب عناصر الشرطة أو الأمن التي تنتهك حقوق الإنسان، أتسمح لمقاربين دوليين بالحضور بشكل كثيف مع توفير كامل الحرية لهم في التنقل في شتى أنحاء السودان، من أجل الانتخابات .

على بعثة الأمم المتحدة أن تزيد من حضورها وأن تجري دوريات مكثفة في المناطق المعرضة للاشتعال، بما يتفق مع ولايتها الخاصة بحماية المدنيين .

على المانحين الدوليين والأطراف المعنية نشر المراقبين للانتخابات على وقت السرعة في الوقت المناسب لتوفير ظروف المراقبة الفعالة السابقة على الانتخابات[1] .

هيومن رايتس ووتش

وبعد الانتخابات صدر تقرير مفصل جاء فيه ذكر الانتهاكات الحقوقية، وهذا بيان الخلاصات التي وردت فيه.

(١)راجع موقع المنظمة الإلكتروني لتفاصيل أوفى.

وفقًا لتقرير منظمة هيومان رايتس ووتش بعد نهاية الانتخابات

الانتهاكات الحقوقية والإخفاقات الإدارية شابت العملية الانتخابية

■ ■ ■

(نيويورك) - قالت هيومن رايتس ووتش اليوم(٢٦ ابريل ٢٠١٠م) أن القمع السياسي والانتهاكات الحقوقية في شتى أنحاء السودان - بالإضافة إلى الإخفاقات الإدارية والمشكلات الفنية - شابت أول انتخابات سودانية تشهد تعددية حزبية منذ أكثر من عشرين عاماً. وقالت هيومن رايتس ووتش أن على السلطات السودانية أن تحقق على الفور في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت وأن تقدم المسؤولين عنها للعدالة.

إعادة انتخاب الرئيس عمر البشير، التي أُعلن عنها في ٢٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٠، ليس لها أثر قانوني على اتهامات المحكمة الجنائية الدولية المنسوبة إليه، على حد قول هيومن رايتس ووتش. وفي مارس/ آذار ٢٠٠٩ كانت المحكمة قد أصدرت مذكرة توقيف بحق البشير بناء على اتهامات بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، جراء دوره في الجرائم المرتكبة في دارفور.

وقالت جورجيت غانيون، مديرة قسم أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «يتجاوز قلقنا إزاء هذه الانتخابات المشكلات الفنية التي اعتورتها». وتابعت: «فالقمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان تقوض من حرية ونزاهة التصويت في شتى أنحاء السودان».

وأثناء الانتخابات الوطنية، من ١١ إلى ١٥ أبريل/ نيسان، أفاد مراقبو الانتخابات الدوليون والوطنيون بمشكلات وثغرات لوجستية وإدارية كثيرة، بالإضافة لمزاعم تزوير، منها تصويت الفرد أكثر من مرة والتلاعب بصناديق الاقتراع. وكانت العملية الانتخابية تتسم بالفوضى بشكل خاص في الجنوب، مع الإبلاغ عن مشكلات كثيرة في أغلب ولايات الجنوب.

وفي الولايات الشمالية، تبينت هيومن رايتس ووتش استمرار الحكومة التي يهيمن

عليها حزب المؤتمر الوطني في التكريس لأجواء تقييدية أثناء عملية الانتخابات، عبر المضايقات والتهديدات والاعتقالات للناشطين، وأعضاء المعارضة، ومراقبي الانتخابات.

ووثقت هيومن رايتس ووتش حالات أقل من القيود المفروضة على الحقوق السياسية عنها في الشهور السابقة، لكن الشرطة وضباط الأمن مستمرون في ارتكاب انتهاكات حقوقية. كما ظلت القوانين القمعية مطبقة، على النقيض من المطلوب بموجب اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ الذي أنهى الحرب الأهلية وجلب الحركة الشعبية لتحرير السودان – حركة متمردين جنوبيين سابقاً – إلى مقاعد حكومة الوحدة الوطنية.

في أحد الأمثلة بالخرطوم، قام عناصر من الشرطة والأمن في ثياب مدنية باعتقال ناشطة تبلغ من العمر ١٨ عاماً في ٣١ مارس/ آذار، وتم احتجازها لمدة ليلة، واستجوبوها بشأن توزيع منشورات، تدعو فيها الناس للتصويت ضد حزب المؤتمر الوطني .

وقالت لهيومن رايتس ووتش: «وضعوني في حجرة مظلمة طيلة ساعات، وراحوا يسألوني من يدعمني وكم أتلقى من النقود».

كما وثقت هيومن رايتس ووتش عملية الترهيب أثناء التصويت. ففي أحد الأمثلة من جنوب دارفور، طرد الجنود المراقبين من مركز اقتراع واعتدوا على أحدهم، قائلين: «سنقتل أي أحد يقف ضد البشير».

وفي جنوب السودان، اكتشفت هيومن رايتس ووتش ارتكاب الحركة الشعبية لتحرير السودان – التي تهيمن على الحكومة الإقليمية، لانتهاكات عديدة وتكريسها لأجواء من القمع أثناء تصويت الأفراد.

ورغم أن العنف كان في حده الأدنى أثناء عملية التصويت، إلا أن هيومن رايتس ووتش وثقت عدة وقائع من الاحتجاز التعسفي وترهيب الناخبين، وأعضاء المعارضة ومراقبي الانتخابات من الأحزاب السياسية، ومراقبي الانتخابات المحليين، من قبل قوات الأمن في عدة ولايات جنوبية، منها غرب الاستوائية، ووسط الاستوائية، وغرب

بحر الغزال، والوحدة، وجونقلي.

في ١٤ أبريل/ نيسان على سبيل المثال، اعتقلت قوات الأمن ١٤ مراقباً محلياً للانتخابات من منظمة المجتمع المدني (الشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية) في مراكز اقتراع بجوبا، عاصمة الجنوب.

وقالت إحدى المراقبات لهيومن رايتس ووتش: «كان الوقت بعد الظهر عندما نحاني رجل في ثياب مدنية جانباً بعد أن لاحظ أنني من الشبكة. واتهمني بأنني أتلقى الأموال من عملاء لتدمير الانتخابات. وحاول نقلي إلى سيارة وعندما قاومت صفعني مرتين».

فيما بعد نقل ضباط الأمن المرأة ومراقبين آخرين إلى مركز شرطة قريب، حيث تم احتجازهم نحو الساعة، ثم تم الإفراج عنهم دون نسب اتهامات إليهم.

ودعت هيومن رايتس ووتش السلطات السودانية للتحقيق فوراً في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها للعدالة. كما دعت هيومن رايتس ووتش الهيئات الدولية والمراقبين الدوليين للانتخابات لمراقبة أجواء ما بعد الانتخابات عن قرب، مع احتمال تصاعد التوترات إثر الاعتراضات على النتائج المحلية، كما دعتها لإدانة انتهاكات حقوق الإنسان وأجواء الترهيب والعنف. وفي ٢٣ أبريل/ نيسان أدت المصادمات في ولاية الوحدة لمقتل اثنين من المدنيين، حسب التقارير.

كما دعت هيومن رايتس ووتش الحكومة السودانية للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، حسب المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٣.

وقالت جورجيت غانيون: «بغض النظر عن نتائج الانتخابات، فإن البشير مكانه لاهاي للرد على الاتهامات المنسوبة إليه، والتي لم يشهد ضحاياها أية مساءلة أو محاسبة عليها».

خلفية

كانت انتخابات أبريل/ نيسان خطوة مفصلية في اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ الذي تستغرق فترته الانتقالية ٦ أعوام. وكان المقصود بالانتخابات الوطنية أن تكون

خطوة نحو انتقال البلاد إلى الديمقراطية، وأن تمهد الطريق للاستفتاء على تقرير المصير للجنوب المقرر في مطلع عام ٢٠١١.

لكن هذه العملية كانت زاخرة بالتدخلات السياسية في كل خطوة منها، من إجراء تعداد السكان الخامس عام ٢٠٠٨ إلى تشكيل المفوضية القومية للانتخابات والهيئات التابعة لها، وترسيم حدود الدوائر الانتخابية، وتسجيل الناخبين، والحملات الخاصة بالمرشحين، وعملية الاقتراع، وفرز الأصوات.

ففي الفترة السابقة للانتخابات، تكرر تحذير منظمات دولية منها هيومن رايتس ووتش من أن الأجواء في السودان ليست لصالح انتخابات حرة ونزيهة بسبب الثغرات في النظام القانوني، والتضييق على الحريات السياسية، واستمرار العنف في دارفور، وإخفاق مفوضية الانتخابات في ضمان تهيئة الأجواء لانتخابات نزيهة.

وفي الأسبوع الأول من أبريل/ نيسان، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان، الجنوبية، وتحالف جوبا - وهو هيئة من أحزاب المعارضة - أنها ستقاطع الانتخابات، متذرعة باستمرار العنف في دارفور، وعدم تسوية مشكلة التعداد، والإخفاق في إصلاح القوانين الأمنية، وأجواء الانتخابات غير المتسمة بالعدالة، والتحيز داخل مفوضية الانتخابات.

وبعد مفاوضات شاقة، ووسط زيارات عديدة من مبعوث الولايات المتحدة الخاص وغيره من الفاعلين الدوليين لتعزيز الانتخابات، عاود دخول السباق الانتخابي حزبين هما الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب المؤتمر الشعبي . وانتقدت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني المحلية كثيراً الدعم الدولي للانتخابات في ظل الظروف السائدة.

وشمل المراقبون للانتخابات مركز كارتر والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والإيقاد، وجامعة الدول العربية، والبعثات الدبلوماسية من عدة دول وأطراف مانحة للسودان. مركز كارتر والاتحاد الأوروبي أصدرا تصريحات مبدئية في ١٧ أبريل/ نيسان يصفان فيها المثالب التي شابت العملية الانتخابية.

ونشرت منظمات المجتمع المدني السودانية الآلاف من المراقبين المحليين للانتخابات

أثناء عملية الاقتراع وأصدرت بيانات طوال الأسبوع. وعقب الانتخابات، أعلنت منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة أنها لا تقر بنتائج الانتخابات لأنها تشوبها الثغرات وشبهات التزوير من قبل حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

القمع والاعتقالات للناشطين والمعارضة في ولايات الشمال

فيما كانت حالات أقل للتضييق على حريات التجمع والتعبير في الأسابيع السابقة على الانتخابات، عنها في الشهور السابقة، فإن السلطات استمرت في استهداف الناشطين من مجموعة «قرفنا»، وهي جماعة تدعو الجمهور لعدم التصويت للحزب الحاكم.

ومن الأمثلة اعتقال الناشطة البالغة من العمر ١٨ عاماً في ٣١ مارس/ آذار. إذ قام رجال شرطة في ثياب مدنية بمنطقة الحاج يوسف في الخرطوم العاصمة باعتقالها واحتجازها بعد أن وزعت منشورات لـ «قرفنا». وقالت لـ هيومن رايتس ووتش أن رجال المباحث (الشرطة السرية) وعملاء الأمن عرضوها لساعات من الاستجواب والتهديد بإخضاعها لفحص طبي لفحص عذريتها إذا لم تخبرهم الحقيقة.

وفي عدة حالات وثقتها هيومن رايتس ووتش، استهدفت السلطات الأشخاص الداعمين لمقاطعة المعارضة. على سبيل المثال، في ٨ أبريل/ نيسان اعتقل الأمن واحتجز المسئول السياسي للحزب الشيوعي وعضو بحزب الأمة/ الإصلاح والتجديد في نيالا، جنوبي دارفور، جراء نشر منشورات تدعو الناخبين لمقاطعة الانتخابات.

وقالت نور الصادق ، عضو اللجنة المركزية بالحزب الشيوعي: «جعلونا نوقع ورقة نتعهد فيها بالذهاب يومياً لمكتبهم وعدم العمل ضد السودان، قبل أن يفرجوا عنّا».

وفي ٨ أبريل/ نيسان، فتح مكتب الادعاء العام قضية بالنيابة عن السلطات الأمنية الوطنية ضد رئيس تحرير أجراس الحرية، صحيفة المعارضة، والكاتب الصحفي الحاج وراق، جراء مقال كتبه في ٤ أبريل/ نيسان يدعم فيه المرشح الرئاسي للحركة الشعبية لتحرير السودان، ياسر عرمان، ويدعم مقاطعة الحركة للانتخابات.

وفي ٩ أبريل/ نيسان، اعتقلت قوات الأمن واحتجزت لفترة قصيرة مجموعة من خمسة من أعضاء الحزب الشيوعي، جراء توزيع منشورات مماثلة في سوق بورتسودان. وتم

احتجاز ثمانية آخرين من الحزب ذلك اليوم في كوستي لنفس السبب. وليلة ١١ أبريل/ نيسان، أول أيام التصويت، اعتقلت قوات الأمن في المناقل بالجزيرة، عضواً آخر من الحزب الشيوعي، واحتجزته ساعات، أيضاً بتهمة توزيع منشورات تدعم المقاطعة.

وفي ١١ أبريل/ نيسان، اعتقلت قوات الأمن والشرطة مجموعة من الأشخاص كانوا يحتجون في اثنتين من ضواحي الخرطوم. وقال شهود العيان لـ هيومن رايتس ووتش أن حوالي منتصف النهار وصلت الشرطة إلى منطقة الحاج يوسف في سبع شاحنات وأطلقت قنابل مسيلة للدموع على الحشد المجتمع في السوق. وتناقلت التقارير دعوة أعضاء الجبهة الشعبية المتحدة - مجموعة طلابية من دارفور منحازة لزعيم المتمردين عبد الواحد - للتجمع وقيامها بتوزيع منشورات تدعو فيها الناس لعدم التصويت. واعتقلت الشرطة واحتجزت ١٠ أشخاص منهم طالبين اثنين، وتم الإفراج عنهم في اليوم التالي.

ترهيب مراقبي الانتخابات في ولايات الشمال

في الأسابيع السابقة على الانتخابات، أدلى الرئيس البشير بتعليقات تحريضية في خطب عامة في سنار والجزيرة يهدد فيها بـ «قطع أنوف» المراقبين الدوليين الذين عرضوا إرجاء الانتخابات. هذه التهديدات - التي تخرق قانون الانتخابات - جاءت إثر مطالب من أحزاب المعارضة في مارس/ آذار بإرجاء الانتخابات حتى نوفمبر/ تشرين الثاني، وتقرير صدر في ١٧ مارس/ آذار من مركز كارتر يطالب بإرجاء الانتخابات بما أن هذا قد يكون مطلوباً للتصدي للتحديات الإدارية التي تعترض عمل اللجنة الانتخابية.

وفي أواسط مارس/ آذار أمرت السلطات الحكومية عضو دولي من مركز كارتر بمغادرة البلاد، حسب التقارير بسبب تعليقات أدلى بها ضد الحكومة أثناء دورة تدريبية. وفي ٢٨ مارس/ آذار احتجز ضابطا أمن واستجوبا عبد المجيد صالح، العامل بمركز كارتر والمعروف بأنه ناشط حقوقي، واتهموه بتحريك طلاب دارفور ضد النظام والعمل مع الأجانب.

وقال: «حاولت أن أوضح أنني مسؤول عن التدريب فقط لكنهم راحوا يقتبسون أجزاء من التقرير ويتلونها عليّ. عرضوا عليّ ملف كامل عني وقالوا إنهم يتابعوني بشكل

يومي، وأنني ليس مسموحاً لي بالسفر، ويجب ألا أتحدث لوسائل الإعلام».

وقام مسؤولو الشرطة والأمن بترهيب المراقبين أثناء أسبوع الانتخابات، باستخدام التهديدات والاعتداءات والاعتقالات. ففي الخرطوم، طرت الشرطة المراقبين من أحد مراكز الاقتراع في ١١ أبريل/ نيسان، لأنهم اعترضوا على مساعدة العاملين بالانتخابات للناخبين على ملء نماذج الاقتراع. وفي قرية قريبة من الحصاحيصا في الجزيرة، في ١١ أبريل/ نيسان، احتجزت الشرطة لفترة قصيرة مرشحتين تعملان أيضاً بصفة مراقبتين بحزب المؤتمر الشعبي، لأن سلطات مركز الاقتراع لم تقر بحقهما في العمل كمراقبتين.

وفي مركز اقتراع في كريناك غربي دارفور، في ١٢ أبريل/ نيسان، طردت الشرطة مراقب حزبي من الحزب الاتحادي الديمقراطي بعد أن اعترض على سماح العاملين بالمركز لأشخاص غير مسجلين بالتصويت. وفي ١٤ أبريل/ نيسان في جنوب دارفور عندما قال الجنود «سنقتل من يقف ضد البشير»، طرد الجنود مراقبين من مركز الاقتراع في عديلة واعتدوا على مراقب من حزب المؤتمر الشعبي بالعصا. وأفاد مراقب بمركز اقتراع تولوس بأن ضباط الأمن اعتقلوه في ١٢ أبريل/ نيسان واحتجزوه لعدة ساعات بعد أن اعترض على تصويت مناصري الحزب الحاكم مرتين.

العنف في دارفور

كان التصويت مقتصراً في دارفور بسبب المشكلات الأمنية والأعداد الكبيرة من الأشخاص النازحين الذين قاطعوا العملية الانتخابية. وخلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن العنف والتهديدات بالعنف من قبل مسؤولي الأمن وأشخاص مسلحين آخرين إما منعت أو قاطعت الأنشطة الانتخابية.

ففي شرقي جبل مرة، حيث أسفرت المصادمات بين الحكومة مع الجنود المتمردين والهجمات على المدنيين في فبراير/ شباط، عن مقتل العشرات من المدنيين وتدمير القرى والتسبب في نزوح جماعي، لم يقع التصويت بالمرة.

وفي جنوب دارفور، أدت المصادمات المسلحة بين الجماعات العرقية في كاس وحولها في مارس/ آذار وأبريل/ نيسان إلى الحد من الوصول لمراكز الاقتراع، وأجبرتها على

الإغلاق مبكراً. وتلقت هيومن رايتس ووتش تقارير عن العديد من وقائع ترهيب المراقبين في نيالا من قبل قوات الأمن والجيش وعناصر مسلحة غير معروفة.

وفي غرب دارفور، قال المدنيون في سربا لـ هيومن رايتس ووتش أن متمردي حركة العدل والمساواة، المعارضين للانتخابات هددوهم وأمروهم بعدم التصويت.

أعمال الضرب والاحتجاز التعسفي والترهيب لمرشحي المعارضة وأعضاء الأحزاب والمراقبين للانتخابات في جنوب السودان

أثناء عملية التصويت، اعتقلت قوات الأمن تعسفاً العديد من مراقبي الانتخابات من المعارضة. والكثير من الاعتقالات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش كانت تعسفية، بما أنها لم تتم بموجب القانون، ويبدو أنها كانت محاولة لمنع ممثلي الحزب من مراقبة الانتخابات. وأغلبها كانت لفترات قصيرة ثم تم الإفراج عن المحتجزين.

وقد وثقت هيومن رايتس ووتش عدة حالات للاعتقالات التعسفية لأعضاء المعارضة ومراقبي الانتخابات في ولايات غرب الاستوائية ووسط الاستوائية. وتلقى باحثو هيومن رايتس ووتش أيضاً تقارير مماثلة من غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال والوحدة والبحيرات وجونقلي.

وفي منطقة تركاكا، في وسط الاستوائية، اعتقلت قوات الأمن عدة مراقبين للانتخابات من حزب المؤتمر الوطني الحاكم، ومنتدى جنوب السودان الديمقراطي، والجبهة الديمقراطية المتحدة، أثناء عملية التصويت. وقال أحد المرشحين من المنتدى الديمقراطي لـ هيومن رايتس ووتش:

حوالي الواحدة ظهراً قيل لي أن أحد مساعدي الانتخابيين قد تم اعتقاله وأنه نُقل إلى مكان يُدعى كودا. رفضوا الإفراج عنه ولم يخبروني بسبب اعتقالهم إياه. قررت الذهاب إلى مراكز الاقتراع الأخرى للاطلاع على أحوال المساعدين الآخرين ورأيت قوات الأمن تأخذ مساعدين من حزب المؤتمر والجبهة الديمقراطية المتحدة، وتابعين لمرشحين مستقلين آخرين وتلقيهم في سيارات.

وتلقت هيومن رايتس ووتش تقارير مماثلة عن اعتقال وترهيب الأفراد بمنطقة تركاكا، من حزب المؤتمر ومن مرشحين مستقلين وكذلك مراقبين وطنيين للانتخابات. على سبيل المثال، في ١٢ أبريل/ نيسان اعتقل مسؤولو الأمن خمسة من المراقبين الانتخابيين التابعين لمرشح مستقل، هو ألفريد غور، المرشح لمنصب حاكم وسط الاستوائية. وتم الإفراج عن الخمسة في اليوم التالي دون نسب اتهامات إليهم.

وفي ١٣ أبريل/ نيسان، اعتقلت قوات الأمن تسعة من المراقبين من أحزاب المعارضة من مركز اقتراع في جوبا. خمسة منهم يعملون لصالح غور والأربعة الآخرين يعملون لفصيل التغيير الديمقراطي من الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن حزب المؤتمر. وتم اعتقال أحد عناصر الحركة في اليوم نفسه، وقال لـ هيومن رايتس ووتش أن ضباط الأمن دخلوا مركز الاقتراع وطالبوا بالاطلاع على أوراق المراقبين. واعتقلت قوات الأمن جميع من يعملون لصالح حزب معارض أو مرشح مستقل.

وفي يامبيو، غرب الاستوائية، انخرط جنود من الجيش الجنوبي، الجيش الشعبي لتحرير السودان، في أعمال ترهيب وضرب ومضايقة بحق أعضاء أحزاب المعارضة والمراقبين الانتخابيين. على سبيل المثال، في ١٤ أبريل/ نيسان قام عدة جنود بضرب مراقب انتخابي لصالح مرشح مستقل لمنصب الحاكم، هو جوزيف باكوسورو. وقبل يومين، ضرب الجنود واحتجزوا اثنين من المراقبين الآخرين لنفس المرشح.

وفي ١١ أبريل/ نيسان قام جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بضرب واحتجاز مراقب من فصيل التغيير الديمقراطي من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو د. دومينيك فوندا، واثنين آخرين من توري، غرب الاستوائية. وتم احتجاز الرجال يومين في معسكر للجيش يُدعى رسولو.

وقال فوندا لـ هيومن رايتس ووتش: «نقلونا إلى كوخ صغير في المعسكر وأمرونا بالدخول واحداً وراء الآخر. ونحن ننحني لندخل ضربونا بالسياط. كانا رجلين، أحدهما يضربنا بالسوط على الظهر والآخر على المؤخرة. وكانا يقولان إنهما سيقتلاننا».

وأظهر أحد أعضاء فصيل التغيير الديمقراطي بالحركة الشعبية لتحرير السودان

لباحثي هيومن رايتس ووتش إصابات وعلامات يبدو أنها من الجلد على الظهر.

وفي ولاية جونقلي، ضرب الجنود واحتجزوا مرشحة من المنتدى الديمقراطي لجنوب السودان في ١٢ أبريل/ نيسان، وهي تحاول التقاط صور للجنود الذين راحوا يصادرون أوراق التصويت من الناخبين.

قالت لـ هيومن رايتس ووتش: «حبسوني لمدة يوم وصادر الجنود هاتفي. أوثقوا رباطي وألقوني في شاحنة صغيرة. وفيما كنت في الشاحنة راحوا يركلوني على جسدي بالكامل. فقدت الوعي وعندما اكتشفوا ذلك نقلوني إلى عيادة طبية»[١].

الضرب والترهيب والاعتقالات التعسفية للمراقبين المحليين في ولايات الجنوب

وثقت هيومن رايتس ووتش عدداً من حالات الاعتقال والترهيب لجماعات المراقبين من قبل قوات الأمن في وسط الاستوائية وغرب الاستوائية. كما أفاد المراقبون بوقوع اعتقالات للمراقبين المحليين في غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال والوحدة.

نحو ٢٠٠٠ مراقب من منظمة المجتمع المدني الشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية، و٧٧٢ مراقباً من منظمة المجتمع المدني (برنامج مراقبة ورصد الانتخابات الداخلية السودانية - سوديموب) تم نشرهم في أنحاء البلاد لمراقبة الانتخابات. وأفاد المراقبون من المجموعتين بالتعرض للاعتقال والترهيب. وأفادت المجموعتان بوقوع حوادث أمرتهم فيها قوات الأمن بالخروج من مراكز الاقتراع وفي بعض الحالات صادرت تصاريحهم.

على سبيل المثال، في ١٤ أبريل/ نيسان، طرد مسؤولو الأمن قسراً ولفترة قصيرة ١٤ مراقباً من الشبكة السودانية من ثلاثة مراكز اقتراع في دائرة كاتور جنوب في وسط الاستوائية. وتم استجواب المراقبين واحتجازهم لمدة قصيرة في مركز شرطة قريب.

وفي ١٦ أبريل/ نيسان اعتقل مسؤولو الأمن واحتجزوا مراقباً للشبكة السودانية في واو، غرب بحر الغزال. وقام مسئولو الأمن بضرب المراقب وحذروه من عدم الإبلاغ

(١)لتفصيل أوفى راجع موقع الهيومن وتش :
http://www.hrw.org/ar/news/2010/04/26

عما شاهده في واو، قبل أن يفرجوا عنه في اليوم التالي. أفاد مراقبو الشبكة السودانية بحالات مشابهة من المضايقات والترهيب والاحتجازات التعسفية في منطقة مريدي، غرب الاستوائية، وتركاكا وجوبا في وسط الاستوائية، ولير في الوحدة.

مثالب كثيرة ومزاعم بالتزوير أثناء الانتخابات

أفاد مراقبو الانتخابات المحليين والدوليين في شتى أنحاء البلاد بتفشي المشكلات اللوجستية والإدارية، مثل نقص مواد الانتخابات، ومراكز الاقتراع غير الملائمة، وقوائم الناخبين غير الصحيحة، والتأخر في توفير مواد الانتخابات ونقل أوراق الاقتراع إلى مواقع خاطئة، وعدم ملائمة إجراءات التعرف على الناخبين في مراكز الاقتراع. وبعض المشكلات أدت إلى تجميد التصويت أو إغلاق مركز الاقتراع، واستدعت تمديد مفوضية الانتخابات للانتخابات مدة يومين آخرين. وأعلنت المفوضية أنها تنوي إعادة الانتخابات في ٣٣ دائرة انتخابية.

وفي ولايات الشمال، أدلى المراقبون أيضاً بمزاعم مماثلة عن التزوير في عدة مراكز اقتراع، والتصويت من قبل أشخاص غير مسجلين، ودفع النقود للناخبين ونقلهم بالحافلات للتصويت رغم أنهم غير مسجلين، ومنهم نزلاء سجن كوبر بالخرطوم، وإساءة التعامل في مراكز الاقتراع والتعامل مع صناديق الاقتراع. ويظهر من مقاطع فيديو تم بثها كثيراً على الانترنت، يُزعم أنها تعرض عامل باللجنة الانتخابية يملأ صناديق الاقتراع ليلاً في شرق السودان، بوقوع أعمال تزوير في صناديق الاقتراع. وقالت المفوضية عن تسجيل الفيديو أنه ملفق وغير صحيح.

وأفاد المراقبون بوقوع أنشطة تزويرية كثيرة من الحكومة وقوات الأمن في العديد من ولايات الجنوب. في ولاية غرب بحر الغزال، أفاد المراقبون بأن الجنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان انخرطوا في أعمال ترهيب كثيرة بحق الناخبين ومسؤولي الصناديق. وفي ولايات أخرى، اقتحم الجنود مراكز الاقتراع وأمروا المراقبين الحزبيين والمحليين بمغادرة المكان. كما شهد مراقبون على وقوع عدة حوادث قام فيها مسؤولو الأمن والجنود الناخبين على التصويت لصالح «النجمة» - رمز الحزب الحاكم في الجنوب.

وفي بعض الولايات، أفاد المراقبون بأن مفوضي المقاطعة وضباط الأمن دخلوا مراكز الاقتراع وهددوا الناخبين ومسؤولي الانتخابات وأشرفوا على عملية الفرز. على سبيل المثال، في منطقة بوسط الاستوائية، في ١٧ أبريل/ نيسان، دخل المفوض ومسؤولو الأمن مركز اقتراع وطردوا جميع المراقبين. وفي مقاطعة أخرى، في نفس الولاية، تم احتجاز المراقب عندما شكك في حضور قوات الأمن ومسؤولين حكوميين في مركز الاقتراع أثناء الفرز.

مركز كارتر يشكك في مصداقية الانتخابات

وفي غرب الاستوائية، أفاد المراقبون بأن الحزب الحاكم في الجنوب وقوات الأمن استولوا على ستة مراكز اقتراع وطردوا جميع المراقبين المحليين والحزبيين من المركز. على سبيل المثال، في مقاطعة مريدي، غرب الاستوائية، منع جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان مراقبي الأحزاب من دخول مراكز اقتراع وسيطروا على عملية التصويت كاملة. وأفاد المراقبون بأن مفوض المقاطعة دخل مراكز الاقتراع وقال للناس كيف يصوتون. كما أفاد المراقبون بحالات قام فيها مراقبو أحزاب المعارضة بترهيب الناس وأخبروهم كيف يصوتون ولصالح من.

أما مركز كارتر فلم يختلف كثيرا عن غيره من الراصدين لنزاهة الانتخابات وموافاتها للمعايير الدولية إذ شكك الثلاثاء ١١ مايو 14:06 2010 في مصداقية نتائج الانتخابات التي أعلنتها المفوضية القومية ووصف المركز فرز الأصوات بأنه كان غير منظم وفوضويا إلى حد كبير، وأن عملية الفرز لم تتم بشفافية وأنها تثير «شكوكا جدية» في مصداقية النتائج المعلنة. وقال أن عملية «فرز الأصوات في الانتخابات الوطنية في السودان كانت غير منظمة إلى حد كبير وغير شفافة ومعرضة للتزوير الانتخابي»، وأضاف البيان أن المشكلات التي برزت في جمع الأصوات «تثير شكوكا جدية في دقة النتائج الانتخابية».وكان «مركز كارتر» وبعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي اللذان أشرفا على الانتخابات السودانية قد أكدا أن هذه الانتخابات لا ترقى إلى المعايير الدولية،[1].

(١)المصدر: جريدة الشرق الأوسط راجع موقع المرصد العربى للانتخابات www.arabew.org

الاتحاد الأوروبي

الانتخابات السودانية تشهد نواقص هامة وفقًا للمعايير الدولية

■ ■ ■

أما الاتحاد الأوروبي فقد دفعته الانتخابات المشينة للدفع بـ (٤٦) توصية للانتخابات المقبلة، وصفت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات السودانية، العملية الانتخابية التي جرت في السودان في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بأنها عانت من اضطراب عام، ونواقص في الإطار الانتخابي، وقالت إنها رصدت مخالفات خلال فترة الحملة الانتخابية، بجانب أحداث عنف خاصةً في الجنوب، وأكدت البعثة في تقريرها النهائي عن الانتخابات، أن العملية نقصتها الشفافية وتجاهل الاحتياطات التي تمكن من ضمان النزاهة، ودفعت بـ (٤٦) توصية للاستفادة منها في الانتخابات المقبلة، وعملية الاستفتاء للجنوب.

وأكدت فيرونك دي كيسر رئيس المراقبين وعضو البرلمان الأوروبي ببرج الفاتح أمس، أن الأصوات التي حصل عليها الرئيس عمر البشير في الانتخابات، أكثر مما أعلنته المفوضية، وأرجعت الأمر إلى أخطاء في إدخال البيانات بالحاسوب، وقالت: هنالك عدم شفافية في المسألة، وأوصت كيسر بمزيد من الوضوح من الناحية القانونية، لا سيما فيما يتعلق بالشكاوى والطعون، ودعت لتغيير ميثاق العمل السوداني للمراقبة الانتخابية ليتوافق والمعايير الدولية لمراقبة الانتخابات، ونادت كيسر بتعديل دستوري ومؤسسي بعدم عقد الانتخابات التشريعية والتنفيذية على كل المستويات في نفس الوقت في المستقبل، وقالت: يجب ألا يسمح بأعضاء إضافيين في البرلمان الوطني بدون تغيير دستوري مسبق، وأي تغيير في الأمر سيقوض الطبيعة المنتخبة، وأوصت بمراجعة الحصانات القانونية لأعضاء مفوضية الانتخابات الواردة في القانون، وتعديله ليتطلب نتائج تفصيلية لمحطات الاقتراع، ودعت للمراجعة الشفافة والمهنية للسجل الانتخابي.

وأشارت كيسر إلى ضرورة أن تعمل المفوضية على تأسيس ميثاق عمل للأحزاب السياسية والمرشحين المتنافسين، وأن يشمل الميثاق العقوبات القانونية المنصوص عليها في

حالة عدم التوافق، ودعت رؤساء الجيش والشرطة خاصة في الجنوب لإصدار الأوامر لموظفيهم بعدم التدخل بأيّة طريقة في عمليات الفرز والاقتراع والتجميع ونقل الأوراق[١].

وهنا نورد تقرير بعثة الإتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات فى جمهورية السودان

الانتخابات التنفيذية والتشريعية ٢٠١٠.

التقرير المبدئي

الانتخابات السودانية تشهد نواقص هامة وفقا للمعايير الدولية

ولكنها تمهد الطريق للتطور الديمقراطي في المستقبل

الخرطوم، ١٧أبريل ٢٠١٠.

بدعوة من حكومة جمهورية السودان لمراقبة الانتخابات التنفيذية والتشريعية المنعقدة في الفترة من ١١ – ٥١ أبريل ٢٠١٠، تأسست بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في السودان بتاريخ ٨٢ فبراير ٢٠١٠، وهي بعثة مستقلة ترأسها كبيرة المراقبين السيدة فيرونيك دي كيسر وهي عضوة في البرلمان الأوروبي. تم نشر ٤٣١ مراقب من ٢٢ دولة، أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى النرويج وسويسرا وكندا، وذلك لتقييم جميع جوانب العملية الانتخابية مقارنة مع المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية وقوانين السودان، وذلك بحسب منهجية الاتحاد الأوروبي و«إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات» الذي اعتمد تحت رعاية الأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠٠٥. قام المراقبون بزيارة ٦٨٢٢ مركزا للاقتراع، تمثل نسبة ٣١,٦٪ من العدد الكلي للمراكز، وقد شهدوا فتح مراكز الاقتراع وراقبوا عملية الاقتراع انتهاءً بإغلاق المراكز وبدء عملية الفرز.

انضم إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وفد من البرلمان الأوروبي، بقيادة عضوة الاتحاد الأوروبي السيدة أنا قوميز، ويؤيد الوفد هذا التقرير المبدئي. ستظل بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في البلاد لمراقبة التطورات في مرحلة ما بعد

(١)المصدر: صحيفة الراي العام السودانية.

الانتخابات. وستعمم البعثة تقريرها النهائي خلال شهرين من انتهاء العملية الانتخابية. وسيشمل التقرير تقييم البعثة المفصل للانتخابات متضمناً توصيات لأجل تحسين العملية الانتخابية مستقبلا. تؤكد بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات على استقلالية ما توصلت اليه من نتائج واستنتاجات.

الاستنتاجات المبدئية

* عانت العملية الانتخابية من تعقيدات غير مسبوقة من حيث تصميمها مما أدى إلى الارتباك في تنفيذها. وسيطر الحزبان الحاكمان على الحملات الانتخابية. جاءت قلة المنافسة في الشمال بسبب الانسحاب المتأخر لأحزاب المعارضة وتناقص التوقعات بما ستفضي إليه نتائج هذه الانتخابات. أما في الجنوب فقد كانت هناك منافسة أكبر، ولكن بيئة أقل ضبطا قادت إلى ارتباك اكبر، وصدامات وتهديدات. ومهما يكن فقد أظهرت هذه الانتخابات رغبة الشعب السوداني في الدخول إلى تحولات ديمقراطية.

* مثلت انتخابات أبريل ٢٠١٠ في السودان خطوة أساسية في اتفاقية السلام الشامل التي أنهت عقودا من الحرب الأهلية، وهي الانتخابات الخامسة متعددة الأحزاب منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦، والأولى منذ ٤٢ عاما. وقد وُعد بها الشعب السوداني طويلا ولكنها أجلت منذ شهر يوليو ٢٠٠٩. وقد دعم المجتمع الدولي هذه الانتخابات كجزء من التزامه باتفاقية السلام الشامل.

* تمت إدارة الانتخابات من قبل المفوضية القومية للانتخابات، التي اجتهدت في التحضير لها بما يوافق معظم الأحكام الرئيسية المحددة في القانون. مع الأخذ في الاعتبار أن المفوضية القومية للانتخابات قد تم تأسيسها في نوفمبر ٢٠٠٨، وأن التحضير للانتخابات لم يدم سوى عشرة أشهر، فإن عملية تسيير الانتخابات تستوجب الثناء عليها.

* أيام الاقتراع غالبا ما اتسمت بالهدوء والنظام والسلم، والحفاظ على الأمن. يجب أن نهنئ الشعب السوداني على ما أبداه من صبر وتسامح، ظهر جلياً في نسب مشاركة مقدرة من قبل الناخبين، على الرغم من التحديات التي واجهتهم أثناء أيام الاقتراع.

أجريت عملية الاقتراع بطريقة مقبولة في ٧٠٪ من مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها، مع وجود نسبة مقدرة من الاضطراب، مما استدعى تمديد فترة الاقتراع ليومين إضافيين نسبة لنقص في مواد الاقتراع أو الأخطاء المطبعية أو التوزيع الخاطئ لمواد الاقتراع في بعض مناطق البلاد، وتم تعزيز الشفافية بالمشاركة الواسعة من قبل وكلاء المرشحين والأحزاب ومراقبين محليين.

* قامت هذه الانتخابات بناءً على الدستور الانتقالي للعام ٢٠٠٥ وقانون الانتخابات للعام ٢٠٠٨. ويتسم النظام الانتخابي الذي نص عليه هذا القانون بأنه شديد التعقيد وملئ بالتحديات، حيث احتوى على صيغ من التمثيل النسبي، ونظام الأغلبية المطلقة والنسبية. نتجت الكثير من هذه الصعوبات بسبب هذا التعقيد والقرار بتخصيص اثنتي عشر بطاقة اقتراع للناخبين في الجنوب وثمانية للناخبين في الشمال.

* وضع الإطار القانوني، بصورة عامة، أسساً جيدة لإجراء الانتخابات وفقا للمعايير الدولية وتضمن كل حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بالانتخابات وتشمل حرية التعبير والتنظيم وحماية الحرية الشخصية وحق الترشيح والترشح، إلا أن قانون الأمن الوطني والقانون الجنائي خالفا هذه المعايير وهددا حرية التعبير وحق حملات الدعاية الانتخابية، كما أن مواد قانون الانتخابات المتعلقة بالشكاوى والاستئنافات غير مكتملة وغير محددة مما يؤدي لحدوث خلط بين المعالجات المختلفة.

* قامت المفوضية القومية للانتخابات بإعداد السجل الانتخابي وكشوفات الناخبين بعد عملية التسجيل في العام ٢٠٠٩، وقد تم تسجيل ٣٥١٦٣٣٦١ ناخبا. انتقدت العديد من الجهات ذات الصلة بهذه الانتخابات، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عملية التسجيل، حيث انه لم تتم مراجعة الكشوفات النهائية للناخبين وتأخر نشرها وقاد ذلك إلى تشكيك أحزاب المعارضة والمجتمع المدني في دقتها خاصة خلال أيام الاقتراع حيث يقدر أن ٨٪ من الناخبين منعوا من الإدلاء بأصواتهم لعدم وجود أسمائهم في كشوفات الناخبين.

* دخل أكثر من ٦١٠٠٠ مرشح السباق الانتخابي بينهم ما يقارب ٤١٠٠ مرشح

مستقل. تم تسجيل اثنين وسبعين حزبا سياسيا إلا أن عددا صغيرا منها فقط انخرط في الحملات الانتخابية ولم يتم أبدا توفير الدعم المادي المنصوص عليه في قانون الانتخابات على مستوى المركز، إلا أن حكومة جنوب السودان خصصت مساعدات لبعض أحزاب الجنوب المعارضة في منتصف فترة الحملات الانتخابية.

* قلت الطبيعة التنافسية للدعاية الانتخابية بسبب عدم تساوي الموارد وتعامل السلطات بالإضافة إلى المقاطعة والانسحاب المتأخر لأحزاب المعارضة في الشمال.

* على الرغم من انتشار الصحف والمحطات الإذاعية منذ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في العام ٢٠٠٥، إلا أن هذه الانتخابات لم تشهد تعددية فاعلة في البيئة الإعلامية. هنالك قيود على تأسيس مؤسسات إعلامية مستقلة حيث تسيطر الحكومة بصورة كبيرة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وبدرجة أقل على الصحافة.

* شهد السودان تقدما في مجال المساواة بين الجنسين حيث أن نسبة ٥٢٪ على الأقل من كافة المقاعد التشريعية خصصت للمرأة.

* أظهرت هذه الانتخابات تطور مقدرات المجتمع المدني حيث أبدت المئات من المجموعات التي تضم آلاف الأفراد درجة عالية من الالتزام بمشاركتها في عملية المراقبة لعدة أيام. وتسهم هذه المشاركة المكثفة للمجتمع المدني السوداني الذي أبدى التزاما كبيرا، خاصة في المراقبة المحلية، في شفافية العملية الانتخابية.

* سحب الاتحاد الأوروبي مراقبيه من دارفور بسبب انعدام الأمن الذي جعل المراقبة الصحيحة للانتخابات أمرا مستحيلا. لم يكن بالإمكان إجراء عملية مراقبة بحسب منهجية بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وذلك لاستمرار حالة الطوارئ واستحالة الحصول على أية معلومات انتخابية من الريف وتكرار الاشتباكات المسلحة.

* ستستمر البعثة في عملها بالمراقبة الدقيقة لمراحل اختتام الفرز والنتائج الأولية وكذلك مرحلتي الشكاوى الرسمية والاستئنافات.

* تشجع البعثة السلطات الانتخابية على أن تحرص على شفافية النتائج الأولية وذلك بنشر كل نتائج مراكز الاقتراع على موقعها الالكتروني، كما ترجو من كافة الجهات ذات

الصلة بالانتخابات احترام حكم القانون وحل الاختلافات المستعصية فقط عبر قانون الانتخابات.

التقييم الأولي

خلفية:

انتخابات ابريل ٢٠١٠ هي خامس انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب منذ الاستقلال عام ١٩٥٦م، والأولى منذ ٢٤ عاما. الانتخابات هي بند أساسي من بنود اتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها في العام ٢٠٠٥ بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وتنص الاتفاقية على برنامج للتغيير القانوني والدستوري خلال فترة انتقالية من خمس سنوات، يشمل انتخابات عامة على جميع المستويات واستفتاء لتقرير المصير في جنوب السودان. في فبراير ومارس من العام ٢٠١٠، قامت حكومة السودان بتوقيع اتفاقين إطاريين منفصلين مع حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة.

من ناحية سياسية اتسمت التحضيرات للانتخابات باختلافات شديدة كما اتسمت الانتخابات بربطها بضمانات اتفاقية السلام الشامل لاستفتاء جنوب السودان. وأبدى عدد من الأحزاب السياسية بدعم من الحركة الشعبية لتحرير السودان تساؤلات حول ملائمة المناخ السياسي الكلي في الشمال لإجراء الانتخابات، كما أعربت عن قلقها في معظم مراحل العملية الانتخابية. مع اقتراب موعد الاقتراع ترجم الإحباط المتراكم إلى مذكرة سلمت للمفوضية القومية للانتخابات ولرئاسة الجمهورية مهددة بالانسحاب وداعية إلى تأجيل الانتخابات، ولمراجعة عمل المفوضية القومية للانتخابات وإتاحة الفرص المتساوية في وسائل الإعلام. كما كانت هناك مطالب من قبل حركة العدل والمساواة بتأجيل الانتخابات. قبل عشرة أيام من اليوم الأول للاقتراع سحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان مرشحها الرئاسي من السباق كما انسحبت من كافة المستويات الانتخابية في دارفور. تبع ذلك إعلان الحركة بانسحابها من الانتخابات في الـ ٣١ ولاية شمال البلاد، كما انسحبت أيضا ثلاثة أحزاب أخرى على الأقل. أحزاب المعارضة

الأخرى، وبالرغم من تعبيرها عن تحفظات مماثلة إلا أنها اختارت المشاركة في الانتخابات.

الإطار القانوني

بصورة عامة، يوفر الإطار القانوني أسساً جيدة لإجراء انتخابات ديمقراطية. أن الأسس السياسية والدستورية لهيكلية حكومة السودان توجد في بنود اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، والدستور الانتقالي المبني عليها.

ويشتمل كلاهما على كافة حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بالانتخابات بما في ذلك حرية الانتماء السياسي، حماية الحرية الشخصية والحق في التصويت والترشح للانتخابات.

وقد صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وهو المصدر الأساسي للحقوق القانونية الدولية في ما يتعلق بالانتخابات، كما صادق على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان الشعوب والتي يتضمنها القانون المحلي.

تتسق أحكام قانون الانتخابات مع المعايير الدولية لإجراء انتخابات ديمقراطية. ولدى المفوضية القومية للانتخابات التي أسست بناءً على هذا القانون استقلالية قانونية وصلاحيات واسعة لتسيير عمليات تسجيل الناخبين، ترسيم الدوائر، الترشيح وتحديد مواعيد إجراء الانتخابات وطريقة إجرائها. أن قانون الانتخابات يؤكد على قدسية مبدأ المساواة في التعامل مع المرشحين. حرية التعبير الكاملة وغير المحدودة للمرشحين والأحزاب وتحريم إساءة استخدام موارد الدولة، ولكن قانون الانتخابات لا يمثل سوى إطار قانوني تقوم المفوضية القومية للانتخابات بتكملته لاحقا بالقواعد العامة للانتخابات. بالإضافة لهذه القواعد والقرارات، لجأت المفوضية القومية للانتخابات لاستخدام منشورات ومشكوك في وضعها القانوني مما أدى إلى ارتباك الجهات ذات الصلة بالانتخابات. قامت المفوضية بإصدار إرشادات تفصيلية لتنظيم سلوك وسائل الإعلام والحملات الانتخابية، ولكنها لم تتوسع لتشمل جوانب هامة مثل معالجة الشكاوى والاستئنافات وتجميع النتائج.

لقد قوضت الأسس الدستورية للانتخابات بسبب اللجوء إلى حل مشاكل تنفيذ

اتفاقية السلام الشامل عبر تسويات سياسية بين شريكي الاتفاقية، ودمج هذه التسويات في اتفاقية السلام. وتم إتباع هذا الأسلوب أيضا في نظام الانتخاب الأساسي حيث أن يتم تخصيص ٤٠ مقعدا إضافيا لجنوب السودان في المجلس التشريعي الوطني والمقاعد الإضافية لجنوب كردفان وأبيي تم دمجها في الإطار القانوني والدستوري من غير الرجوع إلى أسس قانونية. يؤدي هذا إلى خلل في العلاقة المخطط لها بين عدد السكان والدوائر والكشوفات، ويقوض المساواة في الاقتراع والمساواة بين المرشحين وعنصر التنافس في الانتخابات.

اتفاقية السلام الشامل تطلبت تعديل قوانين ما قبل الفترة الانتقالية لتلائم الدستور الانتقالي. هذا التعديل لم يكتمل ولذلك هنالك جوانب من القانون الجنائي تعاقب على «نشر معلومات كاذبة» ويسمح قانون الإجراءات الجنائية سلطات واسعة في التحكم في الاجتماعات والتظاهرات وهما مرتبطان بالبيئة القانونية في وقت الانتخابات وبقيا غير ملائمين للمعايير الدستورية والدولية. إضافة إلى ذلك، جوانب من قوانين ما بعد اتفاقية السلام الشامل مثل قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون الأمن الوطني اللذين يقيدان حرية الحملات الانتخابية.

إدارة الانتخابات

تم تكوين المفوضية القومية للانتخابات في نوفمبر ٢٠٠٨ بموجب قانون الانتخابات. وهي تعمل من خلال شبكة لجان عليا في الخمس وعشرين ولاية. وقد فوضت لجنة عليا في جنوب السودان للتعامل فقط مع الانتخابات التي تجري في ذلك الجزء من البلاد، إلا أن هذه الهيئة ليس لديها دور في ما يتعلق باللجان العليا في الولايات الجنوبية الأخرى.

تقوم المفوضية القومية للانتخابات بعملية إدارة الانتخابات بصورة تامة. إلا أنها لم تحقق شفافية كاملة في اتخاذ قراراتها وأيضاً في تمليك الجهات ذات الصلة المعلومات الكاملة في الوقت المناسب، كما أن الآليات الموضوعة لإدارة الحوار بين الأحزاب السياسية والمرشحين لم يكتمل تأسيسها وتفعيلها مما أدى إلى اتهامها بالانحياز من قبل

الأحزاب السياسية.

وبالنظر إلى حداثة تكوين المفوضية القومية للانتخابات، وان التحضير للانتخابات لم يتعد عشرة أشهر، فإن إجراء الانتخابات في وقتها أمر يستحق الإشادة. كانت مهمة غاية في الصعوبة إذ أن نظام الاقتراع يتألف من اثنتي عشرة بطاقة اقتراع في الجنوب وثمانية في الشمال. ويعني ذلك أن مجموع أنواع بطاقات الاقتراع ١,٨٦٢ بطاقة اقتراع مختلفة. وبسبب التأخير في اتخاذ القرارات الهامة اضطر موظفو الانتخابات لبذل جهد كبير لتوصيل معينات الاقتراع إلى كافة مراكز الاقتراع في أنحاء البلاد.

كما أدى التأخير في توضيح وتحديد عدد من مراكز الاقتراع إلى خلق شكوك كبيرة وسط الناخبين، ويعني ذلك في بعض الأماكن أن عليهم الانتقال عبر مسافات أطول من تلك التي كانوا سيقطعونها بالعدد الذي كان مقترحا.

تم تدريب موظفي الاقتراع بطرق تختلف من ولاية لأخرى، وقد قامت البعثة بتقييم الأداء الكلي لموظفي الاقتراع في مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها بين جيد جدا إلى جيد في ٠٧٪ من المراكز التي تمت مراقبتها.

تسجيل الناخبين

كشرط مبدئي للانتخابات، تمت عملية تسجيل الناخبين في الفترة بين ١١ نوفمبر و٧ ديسمبر من العام ٢٠٠٩م وقد شملت ما مجموعه ٦١٦٣٣٣٥١ مواطن، ١١٥٥٦٣١٥ في الشمال و٤٠٨٦٠٤٦ في الجنوب. يشكل هذا نسبة ٩٧٪ من يحق لهم التصويت. لكي يحق للشخص أن يصوت يتوجب عليه أن يكون سوداني الجنسية، لا يقل عمره عن ١٨ عاما، عاقل وان يكون مسجلا في السجل الانتخابي. متطلبات التسجيل هي السكن في الدائرة الجغرافية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل قفل السجل وإبراز وثيقة إثبات هوية أو شهادة معتمدة.

لقد كان إعداد السجل القومي الانتخابي عرضة لكثير من اتهامات سوء الإدارة والتسجيل المكرر والتسجيل نيابة عن أشخاص آخرين. ولقد أطلقت هذه الاتهامات جهات ذات صلة بالانتخابات، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. تم رفع

ما مجموعه ٣١٠٠ اعتراض مما أدى إلى عدد قليل من التعديلات في السجل. وفي ظل غياب عملية مراجعة شاملة على مستوى القطر وعدم نشر كشوفات الناخبين النهائية في الوقت المحدد، شككت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع في دقة وشمولية كشوفات الناخبين التي تم استخدامها في عملية الاقتراع. ووفقا لملاحظاتنا فإن ما يقارب ٨٪ من الناخبين منعوا من الإدلاء بأصواتهم بسبب عدم وجود أسمائهم في قوائم الناخبين، وحرموا بالتالي من ممارسة حقهم الانتخابي.

على الرغم من وجود ما يقارب الخمسة مليون نازح داخل السودان والتزام السودان بالمعايير الدولية التي تؤكد حق النازحين في التصويت، إلا أن قانون الانتخابات لم يضع أي ترتيبات خاصة للتسجيل والاقتراع بالنسبة للنازحين. في غياب مثل هذه الترتيبات فهناك مخاوف كبيرة من حرمانهم ممارسة حقهم الانتخابي وتمتد هذه المخاوف لتشمل مئات الآلاف من اللاجئين السودانيين المتواجدين في البلدان المجاورة، بينما يوفر قانون الانتخابات إمكانية التسجيل خارج البلاد فهو لا يشمل اللاجئين الذين لا يملكون جواز سفر ساري المفعول وتصاريح إقامة سارية المفعول في البلد المضيف.

تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين:

يؤسس قانون الأحزاب السياسية للعام ٢٠٠٧ لنظام تسجيل الأحزاب السياسية بواسطة مجلس شؤون الأحزاب السياسية. هذا المجلس يشترط على الأحزاب السياسية الالتزام بواجباتها بموجب قانون الأحزاب السياسية، كما ينظر المجلس ويحقق في الشكاوي المتعلقة بنشاطات الأحزاب.

إن قرار إجراء الانتخابات بكافة مستوياتها في نفس الوقت أدى إلى تسجيل عدد ١٦,٢٩٠ مرشح وهو ما يوضح تعقيدات هذه الانتخابات.

بلغ عدد ا لمرشحين المستقلين ١٣٨٥ مرشحا يشكلون أكثر من ٨٪ من مجموع المرشحين. اثنا عشر مرشحا سجلوا للسباق الرئاسي ، بمن فيهم المرأة الوحيدة لهذا المنصب والتي أضيفت إلى قائمة مرشحي الرئاسة بعد تقديم استئناف للمحكمة العليا. انسحب أربعة من الإثني عشر مرشح الأصليين من سباق الرئاسة. على المستوى الولائي،

سجل ١٨٣ مرشحا لمنص الوالي في الخمسة وعشرين ولاية، وإضافة لذلك تنافس ٤٥٥٣ مرشحا لـ ٤٥٠ مقعدا في المجلس الوطني، كما ترشح ٨٢٤ مرشحا لـ ١٧٠ مقعدا في المجلس التشريعي لجنوب السودان. ٧٢٧, ١٠ مرشحا لـ ١٢٤٢ مقعد في المجالس التشريعية للخمس وعشرين ولاية.

الصورة العامة في الشمال هي انه كان لدى الدوائر المحلية قدرا معقولا من التأثير في اختيار المرشحين ، بالرغم من وجود بعض الاختلافات حول طريقة اختيار المرشحين لمنصب الوالي، في جنوب السودان، أدت الطريقة التي اتبعتها الحركة الشعبية لتحرير السودان في اختيار المرشحين إلى تفضيل العديد من أعضاء الحركة الترشح كمستقلين. لتفادي ذلك قامت الحركة بوضع قائمة مستلزمات للترشح وقد قامت لجان الترشيح بالولاية باتباع تلك المتطلبات في اختيارهم للمرشحين. في كثير من الأحيان كان الفرق بين المرشحين طفيفا جدا بحيث اتخذ القرار النهائي برئاسة الحركة في جوبا والتي كان قرارها معتمدا على معطيات قبلية أو محلية أكثر من اعتماده على شعبية المرشحين. قام بعض أعضاء الحركة بالاستفادة من هذا الوضع وقاموا بتقديم أنفسهم كمستقلين، مما نتج عنه بيئة أكثر تنافسا.

بيئة الحملات الانتخابية:

بوجود ٧٢ حزبا سياسيا في بداية الحملات الانتخابية، كانت هنالك توقعات بالتنوع السياسي والتي سرعان ما تراجعت حينما بدأت الأحزاب الرئيسية بالانسحاب.

كان هناك تفاوت ملحوظ في التمويل والإمكانات اللوجستية للحملات الانتخابية للأحزاب، كما لم تتحقق وعود التمويل من الخزينة العامة للدولة. استجابت حكومة جنوب السودان للضغوط وخصت مساعدات جزئية لبعض أحزاب الجنوب في منتصف الحملات الانتخابية. سيطرت الانتخابات الرئاسية على الساحة، تلتها حملات الولاة وبعض زيارات الشخصيات السياسية المشهورة للدوائر الحزبية. اتسم الجو الانتخابي عامة بالهدوء وما أسهم العجز المادي للأحزاب في أن معظم المرشحين قاموا بتنظيم حملات انتخابية محدودة واستخدام ملصقات على المباني والأماكن العامة وعن طريق

زيارات لمنازل الناخبين ، ما عدا حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي. القرار الذي اتخذته المفوضية القومية للانتخابات بتاريخ ٢٧ مارس بتحديد سقف للصرف على الحملات الانتخابية جاء قبل أسبوعين فقط من بدء اليوم الأول للاقتراع ، ولم يكن له تأثير منظور في الفترة المتبقية للحملات.

القيود القانونية المشار إليها في منشور المفوضية القومية للانتخابات المتعلق بالحملات الانتخابية لم تعرقل وصول الأحزاب السياسية للساحات والأماكن العامة.

سجل مراقبو بعثة الاتحاد الأوروبي عدداً من المضايقات العنيفة تجاه أعضاء الأحزاب السياسية، غالبا من قبل أفراد الأمن وشملت الحوادث مقتل احد المرشحين والاعتداء البدني على الخصوم والاعتقال لوقت قصير، إضافة إلى تمزيق الملصقات وحرق قمصان مؤيدي المنافسين.

البيئة الإعلامية:

بالإضافة للدستور الانتقالي تحمى الأجزاء المتعلقة بالإعلام في قانون الانتخابات ولوائح المفوضية القومية للانتخابات ومسودة سلوك حرية التعبير وتأخذ في الاعتبار فترة الانتخابات، بالمقارنة مع التشريعات السابقة، فإن قانون الصحافة والمطبوعات الجديد يمثل تطورا لمهنة الصحافة فقد تم إلغاء الرقابة القبلية وتم تحديد مدة زمنية قصوى لإيقاف الصحف. كما يجعل القانون المجلس القومي للصحافة جهة مشرفة على وسائل الإعلام المطبوعة، ولكنه مع الأسف يسمح بتدخل الدولة وما زالت هناك أحكام تجرم مهنة الصحافة. آخر هذه الحالات هي القضية ضد رئيس تحرير جريدة (أجراس الحرية) ، كما أن الدولة تتحكم بشدة في الوصول لشبكة الانترنت.

لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات نوعاً من التضييق المادي واللوجيستي غير المباشر على الصحافة المنتقدة للحكومة ، مثل فرص الوصول لسوق الإعلانات، وصعوبات في الوصول لوسائل الطباعة، قد تواجه دور النشر نقصاً في الأوراق وصعوبات في التوزيع والضرائب المرتفعة المفروضة على الأحبار، الأوراق

وضريبة أرباح على الصحف التي تملك مطابعها الخاصة بها.

إن خطة مفوضية الانتخابات التي أعطت الفرص الإعلامية للمرشحين السياسيين، الذين يستطيعون الصرف على إنتاج برامجهم الانتخابية وفرت لهم الفرصة لبث برامجهم السياسية. أن الأحكام المتعلقة بتساوي الفرص الإعلامية تم احترامها بالنسبة للحملات الرئاسية وحملات الولاة في تليفزيون السودان وإذاعة أم درمان، بينما تم طلب مبالغ مالية من المرشحين مقابل بث برامجهم في محطات التلفزة والإذاعة في عواصم الولايات. أما في جنوب السودان فقد تم الالتزام بتلك الأحكام فقط في الثلاثة أسابيع الأخيرة من الحملات الانتخابية ، حيث وفرت أوقات للبث المجاني لجميع الأحزاب السياسية لكنها منعت البث المباشر للمناظرات السياسية.

إن تحديد سقف للصرف على الحملات الانتخابية قبل عشرة أيام من بداية الاقتراع لم يشكل اي قيود على استخدام وسائل الإعلام من قبل الأحزاب السياسية، وقد تمكن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بمواردهم المالية العالية من الهيمنة على وسائل الإعلام تاركين مرشحي الأحزاب السياسية الأخرى بأقل درجة من الظهور الإعلامي ، أسهمت المفوضية القومية للانتخابات في تثقيف المواطنين عن طريق الرسائل الدعائية على الراديو والتلفزيون والملصقات ومكبرات الصوت بعدة لغات الأمر الذي أسهم بشكل كبير في رفع درجة وعي المواطن بالعملية الانتخابية.

هيئة الإذاعة والتلفزيون السودانية متمثلة في التلفزيون السوداني وإذاعة أم درمان وفرت ووفقا للقانون فرصاً متساوية لمرشحي الرئاسة ولمرشحي منصب الوالي (١١٠ دقيقة لكل مرشح)، وفيما حصلت الأحزاب السياسية على أوقات متساوية خلال فترة الحملات الانتخابية في أوقات ذروة المشاهدة وقت بث الأخبار على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وكان هناك عدم تكافؤ في الفرص ، كان للمؤتمر الوطني نسبة ٤٧٪ من التغطية الإعلامية، ١٢٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان فيما تقاسمت جميع ا لأحزاب المتبقية ما نسبته ٤١٪ من وقت البث على إذاعة أم درمان. خصص تليفزيون السودان نسبة ٥١,٥٪ للمؤتمر الوطني و٥ ,١٢٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان، فيما تم منح نسبة ٣٧٪ لبقية الأحزاب ، وكانت وسائل الإعلام المطبوعة غير محايدة فيما عدا

صحيفتي أجراس الحرية والأيام.

في الجنوب استحوذت الحركة الشعبية لتحرير السودان على معظم الوقت المخصص لعرض الحملات الانتخابية في وسائل الإعلام، كما كانت تقريبا الحزب الوحيد الذي تمت تغطيته على تليفزيون وراديو جنوب السودان المملوكين للدولة. محطات الإذاعة الخاصة وفرت أيضا فرصاً للأحزاب الأخرى ولكن الغالبية كانت للحزب الرئيسي. اتسمت وسائل الإعلام المطبوعة بالتوازن حيث غطت أيضا أخبار حزبي الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي – وحزب المؤتمر الوطني. إضافة إلى ذلك كان هذان الحزبان إضافة للحركة الشعبية لتحرير السودان هي الأحزاب الوحيدة التي استخدمت إعلانات مدفوعة الأجر في الصحف، وقد تفاوت أسلوب التقارير عامة ما بين محايد وايجابي.

رغما عن اتهامات متبادلة بالتزوير ، سوء السلوك، مضايقة، وسوء استخدام موارد الدولة، لم تكن نبرة التغطية بوسائل الإعلام شديدة العدائية، باستثناء التصريحات القوية التي أطلقها الرئيس عمر البشير ضد المراقبين الدوليين، ومساجلات عنيفة بين قيادات من حزب المؤتمر الشعبي وحزب المؤتمر الوطني نشرت في صحيفة رأي الشعب.

وقد لوحظ عدد من الخروقات بعد انتهاء فترة الحملات الانتخابية، بالذات في الصحافة المطبوعة، فقد نشرت صحيفة الرائد أربع صفحات إعلانية لمصالح الرئيس عمر البشير.

الشكاوى والاستئنافات:

قد سمح قانون الانتخابات بتكوين لجان ترأسها جهات عدلية للنظر في تسجيل الناخبين والاستئنافات عبر النظام العدلي فيما يتعلق بترسيم الدوائر واختيار المرشحين، بحسب الإحصائيات الصادرة من النظام العدلي فقد تم الاستماع إلى ٨٩٣٣ شكوى على مستوى القطر، وذلك قبل العملية الانتخابية بما في ذلك ٢٦ استئناف حول ترشيحات الانتخابات التنفيذية و٥٨ استئناف حول ترسيم الدوائر.

تم تدريب قضاة ومدعون بصلاحيات واسعة للنظر في التجاوزات الانتخابية. إلا أن

الشرطة ووكلاء النيابة وموظفي الانتخابات على المستوى الولائي قاموا بتطبيق تلك القواعد بصورة غير متوازنة على مستوى الولاية. في الكثير من المناطق كان استخدام تلك الصلاحيات نادرا بينما في مناطق قليلة أخرى تم استخدامها بطريقة مكثفة جدا بحيث أصبحت تشكل نوعا من المضايقات كان هناك خلط فيما بين المعالجات القانونية الرسمية تحت القانون والشكاوى العامة المقدمة للمفوضية القومية للانتخابات. يتسم القانون بعدم وضوح المعالجات المتاحة عبر المحاكم في حال وجود مخالفات أو قدرة المحكمة على اتخاذ قرار اعادة جزئية أو كاملة لعملية فرز الأصوات.

المجتمع المدني:

كانت هناك مشاركة واسعة من المجتمع المدني في هذه الانتخابات، وأبدى التزاما كبيرا خصوصا في مجال الرقابة المحلية، والتي أسهمت في شفافية العملية الانتخابية، وبحسب إحصائيات المفوضية القومية للانتخابات شارك ٢٠,٢٧٨ مراقب محلي من ٢٣٢ منظمة مجتمع مدني.

قامت المجموعة السودانية للديمقراطية والانتخابات في الشمال والشبكة السودانية من أجل انتخابات ديمقراطية في الجنوب بنشر ما مجموعه ٤٠٠٠ مراقب غطوا جميع ولايات السودان ، وقد استخدم هؤلاء المراقبون استمارات مراقبة متعارف عليها، وأصدرت المنظمتان تقرير مراقبة مشترك، إضافة إلى مجموعات بارزة أخرى من ضمنها تحالف منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات والمنبر السوداني للانتخابات في الشمال، وفي الجنوب قامت منظمة SUDEMOP بتشكيل مئات من منظمات المجتمع المدني والتي بدورها نشرت آلاف المراقبين.

إضافة لذلك قامت ١٨ جهة مراقبة دولية بنشر ما مجموعه ٨٤٠ مراقبا منهم ١٦٦ مراقبا من الاتحاد الأوروبي. ووجدت المراقبة أن ٩٨,٩٪ من مراكز الاقتراع بها وكلاء أحزاب ووكلاء مرشحين ابدوا قدرا كبيرا من التنظيم.

ظهرت حملات تثقيف المواطنين بالعملية الانتخابية فقط في الأسابيع التي سبقت عملية الاقتراع. تضمنت الطرق المستخدمة للتثقيف عقد الاجتماعات، المخاطبات

الجماهيرية والرسائل الإعلامية وقد تركز مضمون هذه الحملات على سرية الاقتراع والتأكيد على أهمية جميع أصوات الناخبين. وقد كان هناك تركيز على أهمية مشاركة المرأة والذين يصوتون للمرة الأولى. قامت بهذه الأنشطة العديد من الجهات معظمها من منظمات المجتمع المدني، بتمويل غالبيته من UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وNDI المركز الوطني للديمقراطية. وقد تم توصيل معظم هذه الحملات التثقيفية إلى سكان عواصم الولايات والتجمعات الحضرية الكبرى، رغم فائدته، لم يكن كافيا لتثقيف ناخب غير معتاد على الانتخابات، خصوصا أن عليه أن يتعامل مع عملية اقتراع شديدة التعقيد.

مشاركة المرأة:

تعني نسبة الـ ٢٥٪ التي خصصت للمرأة من كافة المقاعد التشريعية أن النساء يشغلن على الأقل ١١٢ مقعدا من المجلس الوطني التشريعي المكون من ٤٥٠ مقعدا ، ما يشغلن ٤٣ مقعدا من المجلس التشريعي لجنوب السودان المكون من ١٧٠ مقعدا، ١٢ مقعدا من المجالس التشريعية الولائية المكونة من ٤٨ مقعدا. مع ذلك شكلت النساء نسبة قليلة من بين المرشحين للقوائم الحزبية والدوائر الجغرافية، حيث أنهن شكلن نسبة تقارب ٤٪ في الجنوب و٧٪ في بقية البلاد من مجموع القوائم الحزبية. كما دخلت السباق الرئاسي مرشحة واحدة، وعدد من النساء البارزات ترشحن لمنصب الوالي.

تم تسجيل عدد كبير من النساء للانتخابات، وشكلت المرأة حضورا كبيرا خلال عملية الاقتراع، كما كانت نسبة النساء من موظفي الاقتراع ما يقارب بـ ٣٠٪ . لم يتم إنشاء مركز اقتراع سجن النساء الوحيد في السودان.

الأمن:

عدة مناطق من البلاد ما زالت تعاني من اشتباكات مسلحة متكررة في عدد من المواقع المعزولة مما قيد حرية التنقل لمواطنين كان من المحتمل أن يدلوا بأصواتهم وانطبق ذلك أيضا على مراقبي الانتخابات.

عموما لابد لنا أن نشير إلى أن حوادث العنف لم ترتفع وتيرتها مع اقتراب موعد الاقتراع ، ولم يحدث سوى القليل جدا من حوادث العنف الانتخابي المباشر.

الاقتراع وفرز الأصوات:

فتحت مراكز الاقتراع التي تواجد فيها مراقبو الاتحاد الأوروبي بهدوء دون حدوث تهديدات كبيرة.

كانت إدارة عملية الاقتراع مرضية بنسبة ٧٠٪ في الحالات التي تمت مراقبتها، مع ارتباك ملحوظ في ثلث الحالات الأخرى التي تمت مراقبتها. وفي غياب الوقت الكافي للقيام بضبط الجودة، لم يفتح عدد كبير من مراكز الاقتراع أبوابه في الوقت المحدد. كما أدت الأخطاء المطبعية ببعض بطاقات الاقتراع، وفقدان أسماء بعض المرشحين، والأخطاء في الرموز والتوصيل الخاطئ لمواد الانتخابات في بعض أجزاء البلاد إلى تأخير فتح المراكز والتعليق المؤقت للاقتراع ومواصلة الاقتراع في غياب واحد من الـ ١٢ أو الـ ٨ أوراق اقتراع الضرورية وأدت هذه الصعوبات إلى تمديد الاقتراع لمدة يومين. وأدت كذلك إلى إعلان المفوضية القومية للانتخابات في ١٥ أبريل أنها ستعيد الانتخابات في ٣٣ دائرة انتخابية خلال ستين يوما مع تلك الانتخابات التي سبق تأخيرها لمجالس الولايات في الجزيرة وجنوب كردفان والوالي في الأخيرة.

وفي غالبية الحالات التي تمت مراقبتها، كان وكلاء الأحزاب السياسية والمرشحون موجودين طيلة أيام الاقتراع الخمسة، إضافة إلى المراقبين المحليين الذين تواجدوا في ٦٥٪ من الحالات التي تمت مراقبتها أثناء الخمسة أيام مما عزز من شفافية العملية.

أفسدت الصعوبات الكبيرة التي واجهت موظفي الاقتراع في التعامل مع تعقيدات الاستمارات المطلوبة عمليات الإقفال النهائي للاقتراع.

بدأت عمليات الفرز بالأمس وستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات المراقبة حتى الفراغ منها، وسيتبعها مراقبة المجموع الكلي للدوائر والولايات. وبعد ذلك ستراقب البعثة المراحل التالية للنتائج الأولية والطعون في المحاكم وإعلان النتائج النهائية.

بعيدًا عن التقارير؛ وقريبًا من المواطنين، وسو ط الشعب، كان الحديث الذي يملأ المدينة عن طرفة التزوير، الشعب السوداني يهزم الألم بالابتسامة، وهذا ما حدث.نورد نماذجا عنها، وهكذا تتحدث مدينة ود مدني: طرائف التزوير التى لم يسبق لها مثيل د. الطريفي مرشح الحزب الوطني الاتحادي كان يقيم في منطقة حنتوب وهو متزوج ثلاث زوجات وله منهن جميعا أولاد وبنات قام هو شخصيا وزوجاته وأولاده بالإدلاء بأصواتهم في حنتوب، وبقية الأولاد في أحياء مدني، وعندما أعلن عن النتيجة لم يحصل دكتور الطريفي على أي صوت بل حصل على صفر «زيرو» «نادا» فذهب للجنة الانتخابات بمدني وقال لهم الآتي: طيب خلونا نقول أن زوجاتي الثلاث يكرهونني ولم يصوتوا لي ونقول كمان كل أولادي عاقين ولم يصوتوا لي فأين ذهب صوتي الذي أدليت به بنفسي ولنفسي.وهكذا فارق دكتور الطريفي صوته في هذه الانتخابات المأساوية يقال بالأمس أن وكالة رويترز ستجري معه لقاء حول هذا الموضوع الذي يدل على أن ما تم عده ليست صناديق الاقتراع وإنما صناديق أخرى